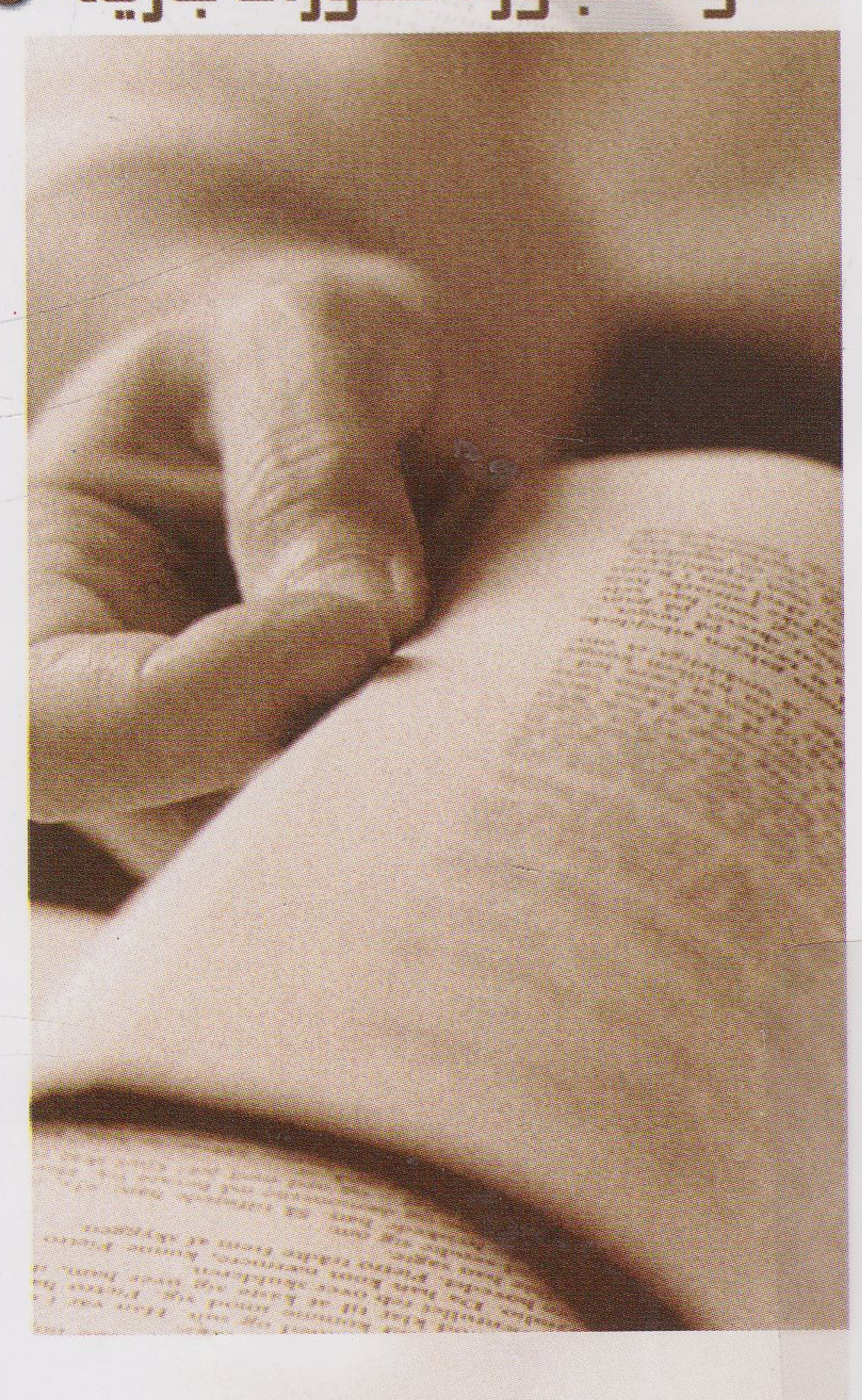


المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية

قضايا

محاولة لبلورة تطورات جارية



www.icfsthinktank.org

محاور التحرك لإستقرار وتنمية سيناء

إعداد
علي حفظي

إهداء ٢٠١٢

المركز الدولى للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية
جمهورية مصر العربية



قضايا

محاولة لبلورة تطورات جارية

سلسلة شهرية تركز على مناقشة أهم القضايا المثارة المرتبطة بالمتغيرات الدولية أو الإقليمية المؤثرة على مصر مع طرح الرؤية العلمية الموضوعية للتطورات المتصلة بها.

محاور التحرك لإستقرار وتنمية سيناء

إعداد
علي حفظي

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح ـ (مركز تفكير) ـ تأسس عام ٢٠٠٤ للدراسة القضايا ذات الطابع الاستراتيجي والتى تتصل بالمتغيرات العالمية وإنعكاساتها المحلية والإقليمية .

التعريف بالكاتب:

اللواء/ علي حفظي

- المحافظ الأسبق لشمال سيناء.

تقديم:

تُمثل سينـاء جُزءً عزيزاً جداً من أرض مصر، أريقت من أجله دماء آلاف المصريين حتى تحريرها بالكامل وإعادتها للسيادة المصرية. ولاشك أن موقعها الإستراتيجي الفريد قد جعل منها بحق قلب مصر، ونقطة ارتكاز هامة في تواصُل مصر مع العالم الخارجي. وكانت على مر التاريخ بوابة هامة للنشاط الاقتصادي والتجاري بين مصر والعالم الخارجي، وكانت مدينة "الطور" خلال العصر المملوكي الميناء الرئيسي لمصر على البحر الأحمر. وكان لها أهميتها الأمنية بالنسبة لمصر منذ أيام الفراعنة، ولعل طريق حورس وحصن "بوتو" سيتي وغيرها، لدليل هام على أن أمن مصر يبدأ دوماً من تأمين سيناء. فمُعظم الغزاة جاءوا إلى مصر عبر سيناء، وكان هزيمتهم وطردهم من مصر عبر أراضيها.

كما تذخر أراضي سيناء بثروات هائلة، تتضمن ثروات معدنية، وأراضي صالحة للزراعة، ومناطق أثرية ومزارات سياحية، وجو رائع يجتذب السُياح من مُختلف بقاع الأرض. الأمر الذي يُعظم دورها المُتوقع والمأمول في التنمية. فتنمية سيناء سوف تُضيف كثيراً لمصر والاقتصاد المصري. وهى ساحة رحبة لكثير من المشروعات، في مختلف القطاعات سواء الزراعية، أو الصناعية، أو الخدمية.

كما إنها مفتاح هام للتعامُل مع المشكلة السكانية في مصر. فحركة السكان إليها سوف تُخفف كثيراً من الكثافة السكانية العالية في الوادي، والضغط الشديد على الخدمات به.

إن تأمين سيناء حجر زاوية في صون الأمن القومي المصري، ومُواجهة التهديدات التي تجتاحها، يتطلب رؤية متكاملة أمنية وتنموية تتضافر في تنفيذها الجهود الرسمية والشعبية.

ويتضمن هذا الإصدار نظرة تحليلية للأوضاع الأمنية في سيناء، مع التركيز على العمليات الارهابية التى تقوم بها الجماعات الإسلامية في سيناء، والتسلل والتهريب الحدودي عبر قطاع غزة. كما يطرح الاصدار رؤية لمحاور تحقيق الإستقرار في سيناء.

أسرة التحرير

فبراير ٢٠١٣

مـقدمـــة

ان مثلث سيناء في وضعيته الطبيعية يُمثل بأنه شبه الجزيرة الكبيرة المُنفردة الوحيدة في يابس مصر القاري المُندمج بالرصيف المُتصل بلا إنقطاع ومساحته ٦١ كم٢، أى حوالي ٦% من مساحة مصر (أى ثلاثة أمثال مساحة الدلتا). ويستأثر بحوالي ٣٠% من سواحل مصر. وهو الذي إعتبره الدكتور "جمال حمدان" في حديثه عن ملامح شخصية مصر وعبقرية المكان، بأنه يُمثل قدس أقداس مصر، لما رآى فيه من أهمية إستراتيجية لهذا الإقليم الفريد بين أقاليم مصر.

ان سيناء تشغل حيزاً إستراتيجياً هاماً في خريطة الشرق الأوسط، وتُعتبر اليابسة الوحيدة التي تُقسم المنطقة العربية إلى شرق وغرب. لذا فهى بمثابة حلقة الإتصال والإنفصال بين الشطرين في آن واحد. وعبقرية موقعها هذا جعلها تلعب أدواراً تاريخية مُهمة إنعكست أثارها على مصر والمنطقة العربية (مجالاً خصباً للهجرات البشرية / ممراً تُجارياً / طريقاً للغزوات الحربية الجديدة)، بجانب ما تحظى به من خطوة دينية وصلة وثيقة بالأديان السماوية.

ومنذ قدم التاريخ إتخذ المصريون من سيناء درعاً يحرسون عنده حدود الوادي، ويُدبرون أمر تأمينها من شر المُغيرين. ولقد قاوم أبناء مصر على أرض سيناء الهكسوس، والتتار، والمغول، والصليبيين، والإنجليز، والفرنسيين، والصهاينة، ودافعوا عن تُرابها الوطني الذي قدسته الأديان جميعاً، وحافظوا عليه على مر السنين.

كما تشهد ملفات المُخابرات المصرية في العقود الماضية من تاريخنا المُعاصر بعظمة الشعب المصري السيناوي المُناضل، والبطل على إمتداد سنوات طويلة على هذه الأرض الطيبة، وهو ما يتطلب أهمية الإعلان عن هذا التاريخ النضالي المُشرف ليعلمه أبناء الشعب المصري بما فيه أجيال الشباب من أبناء سيناء.

تاريخياً أنشئت محافظة العريش عام ١٨١٠ (في عهد محمد علي الذي تولى حكم مصر عام ١٨٠٥)، والتي كانت تُمثل أول شكل إداري مُنظم في سيناء في التاريخ الحديث، وحددت لها إختصاصات وحدود إدارية، وقد وُضع تحت تصرُف محافظ العريش قوة عسكرية لحماية حدود مصر الشرقية وقوة نظامية، لحماية الأمن الداخلي (داخل المدينة).

ويتوزع سكان سيناء (حوالي ½ مليون نسمة) ما بين محافظتى شمال وجنوب سيناء (٧٠% من السكان في شمال سيناء، و٣٠% في جنوب سيناء) ويتواجدون في ١٤ مدينة، و٩٥ قرية مركزية، و٢١٧ تجمع سكاني ويعيش في المدن حوالي ٦٠%، وفي القرى والتجمعات ٤٠%، وأكبر مدن سيناء هى العريش، وبها أكثر من ١٠٠.٠٠٠ نسمة (ما يزيد عن ٢٠% من سكان سيناء)، ويعمل حوالي ٧٠% من القوى العاملة في سيناء في مجال الخدمات، و٢٠% في مجالى الزراعة والرعى، و١٠% في مجالى التعدين والصناعة، وينتشر على أرض سيناء ٢٤ قبيلة تتعايش في شمال ووسط وجنوب سيناء، كما أن نسبة الوافدين إلى سيناء من أبناء مصر يُشكلون نسبة حوالي ٢٠% من سكان سيناء.

علينا أن لا نغفل عن **حقيقتين هامتين: الأولى:** تتعلق بأطماع إسرائيل تجاه سيناء، والتي مازالت مُستمرة حتى الآن، **والثانية:** التي تؤكد على أن الإستقرار في سيناء على مر تاريخها، كان يرتبط إرتباطاً وثيقاً بمدى قوة مصر ونهضتها الداخلية.

نظرة تحليلية للأوضاع في سيناء:

قبل التطرُق إلى محاور التحرُك التي تُساهم في تحقيق الإستقرار والتنمية على أرض سيناء الحبيبة، فإن المنطق يتطلب منا أولاً تحليل للأوضاع التي نلمسها في سيناء، وأيضاً تناول لأبرز التهديدات والتحديات المُحتمل أن تواجهها مصر من خلال سيناء.

التحوُل عن أوضاع الإستقرار والتنمية على أرض سيناء بدأ بشكل ملحوظ ومُتنامي مع بداية الألفية الجديدة (عام ٢٠٠٠)، نتيجة لتحوُل القيادة السياسية في مصر عن تنمية سيناء نحو أقاليم أخرى داخل مصر، مما ساهم في إيجاد فراغ ذو أبعاد إستراتيجية شجعت الأطراف التي ليس من مصلحتها تنمية سيناء على ملء هذا الفراغ بما يخدم أهدافها ومصالحها، والتي وظفتها من خلال فرض حالة من عدم الإستقرار التي نلمسها منذ عدة سنوات مضت على إمتداد سيناء شمالاً وجنوباً فما هى أبرز المظاهر السلبية التي أثرت على الإستقرار في سيناء.

العمليات الإرهابية والتخريبية:

العمليات الإرهابية التي نُفذت في سيناء خلال العقد الماضي (٢٠٠٢/٢٠٠٤/٢٠٠٥/٢٠٠٦) في طابا وشرم الشيخ ودهب وأخيراً رفح (٢٠١٢)، والتي إتُهم فيها أبناء سيناء، وإتسعت دائرة الإشتباه فيهم، وإعتُقل المئات وربما أكثر. وكان من أهم الأسباب التي ساعدت في هذه الأوضاع هو ظهور نوع من التطرُف في هذه الفترة نتيجة تحول إهتمامات الدولة خارج سيناء. ولم يتم التعامُل مع هذا التطرُف بالشكل الذي يُقدر مدى خطورته من المنظور المُستقبلي، وهو بلاشك أبرز أن هناك نوع من القصور في دور المؤسسة الدينية الرسمية. فلم تقُم بدورها في خلق وعى ديني حقيقي في المجتمع السيناوي خاصة بين الشباب، وبدأ في هذه الفترة تكوين جماعات بمُعتقدات دينية مُرتبطة أكثر بقطاع غزة.

كما أن هذه العمليات الإرهابية التي تمت في سيناء إتسمت بدقة التخطيط وحرفية التنفيذ، والأهم إرتباطها بتواريخ لها ذكريات وطنية هامة وتاريخية، في قلوب ووجدان أبناء مصر جميعاً.

- طابا، لإفساد ذكرى نصر أكتوبر (٦ أكتوبر ٢٠٠٤).
- شرم الشيخ، لإفساد ذكرى ثورة ٢٣ يوليو (٢٣ يوليو ٢٠٠٥).
- تفجيرات دهب، لإفساد ذكرى عيد تحرير سيناء (٢٤ إبريل ٢٠٠٦).
- وأخيراً، عملية قتل جنود الحدود المصريون في رفح في شهر أغسطس الماضي -٢٠١٢- (والتي توافقت مع ١٠ رمضان).

- **الجماعات الإسلامية في سيناء:**

وهى جماعات مُتداخلة وعنقودية من الصعب إكتشافها دفعة واحدة وتزايدت وإنتشرت داخل سيناء (شمال / وسط / جنوب) ونسبة عالية منها نتاج بيئة صحراوية شديدة الخصوصية، ومنها الجماعات السلفية الجهادية الأقرب لتنظيم القاعدة، وهذه الجماعات على إتصال ببعض الجماعات السلفية الجهادية في غزة / فلسطين، والجماعات التكفيرية (التوحيد والجهاد / التكفير والهجرة / أصحاب الرايات السوداء)، وهذه الجماعات تُعد من أكثر الجماعات الإسلامية عُنفاً في سيناء. كما أنها أكثرها عُرضة للإختراق الإسرائيلي. إلى جانب الجماعات السلفية التي تنتهج العمل الرعوي السلمي، وهى الأكثر إنتشاراً في سيناء، وأيضاً جماعة الإخوان المسلمين، والتي هى في تنام مُستمر داخل المدن الرئيسية في

سيناء، ولحركة حماس ذات الجذور الإخوانية علاقة مُباشرة في ترسيخ هذا الوجود الإخواني خاصة بعد صعود تيار الإسلام السياسي في مصر. ومن الملاحظ بأن الجهات المسئولة في الدولة في سيناء، ولم يتم التعامُل معها بما يتطلبه الموقف من أولوية الحفاظ على أمن سيناء.

- **التسلل والتهريب الحدودي عبر قطاع غزة:**

التغيُرات الجيوسياسة التي شهدها قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٥ (إنسحاب القوات الإسرائيلية من حدود قطاع غزة / فوز حركة حماس في الإنتخابات التشريعية الفلسطينية وسيطرتها المُطلقة على قطاع غزة) كان لها إنعكاسات واضحة على الإستقرار والأمن في سيناء، وخاصة فيما يتعلق برعاية حماس لصناعة الأنفاق بين سيناء وغزة وعمليات التهريب المختلفة عبرها والتي تُمثل تحدياً قوياً للأمن القومي المصري، خاصة بالنسبة لسيناء وإستخدام الإرهابيون للأنفاق (والتي وصلت أعدادها إلى المئات) سواء لتنفيذ العمليات الإرهابية أو الإجرامية أو الهروب من خلالها عقب إنهاء عملية التنفيذ، مما يُعد دليلاً آخر على الخطر الأمني الذي يُمثله قطاع غزة وحركة حماس على سيناء. هذا بجانب إستخدام هذه الأنفاق في عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات والإفارقة. وأصبح قطاع غزة قاعدة تدريب عسكرية جيدة للعناصر الجهادية والتكفيرية في سيناء. أما من حيث البعد الإقليمي والدولي، فإن هذه الأنفاق تقع ما بين أرض تخضع للإحتلال الإسرائيلي (قطاع غزة) وبين الدولية المصرية، وقد تستغل إسرائيل ذلك دولياً تحت دعوى زعزعة أمن إسرائيل.

- **تدفُق الأسلحة المتنوعة إلى سيناء:**

إنهيار الأوضاع الداخلية في ليبيا ساهم بشكل مباشر في تدفق كميات ونوعيات من الأسلحة المختلفة (الصغيرة / الثقيلة / الصواريخ / القوانف / ... إلخ). وعبورها إلى داخل سيناء، وقيام العناصر الجهادية والمُتطرفة بإخفاءها، وتخزينها في مناطق سرية لإستخدامها في مراحل قادمة. هذا بالإضافة إلى أن البعض منها قد يتم تهريبه عبر الإنفاق إلى قطاع غزة.

- **النظرة الإستراتيجية الأمريكية / الإسرائيلية تجاه سيناء:**

العلاقة القوية التي تربط بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تركز دائماً على الحفاظ على أمن إسرائيل، وأن تجعلها القوة الفاعلة والمؤثرة في المنطقة إقليمياً. وهذا التحالف بينهما يسعى دائماً وبقوة إلى إضعاف قوة مصر على مستوى المنطقة. ولاشك في أن الحفاظ على الفراغ الإستراتيجي الذي يتواجد على أرض سيناء، وحالة عدم الإستقرار بها، هو من إحدى مُتطلبات الأمن التي تخدم المصالح والأهداف الإسرائيلية، بأبعادها المختلفة السياسية والعسكرية والإقتصادية والعقائدية المُرتبطة بسيناء.
والسؤال المطروح فى هذا السياق هو: هل التخطيط لمستقبل سيناء يتم من الخارج خاصة مع تصريح سابق لمدير المخابرات الإسرائيلية منذ عدة سنوات مضت عن إحتمالية قيام حرب أهلية في سيناء خلال عام ٢٠١٣ ؟

أبرز التهديدات والتحديات التي تُواجه مصر بالنسبة لسيناء

- **أهداف ومطامع إسرائيل والقوى الغربية تجاه سيناء:**

- مازالت سيناء ترتبط قديماً وحديثاً بالوعى الديني اليهودي، وتحتل مكانة تتجاوز حدود منطقة العبور من عبودية فرعون مصر للحرية، لتصل إلى مكانة المنطقة التي لعبت دوراً محورياً في تشكيل الديانة والشخصية اليهودية، وظهور أصوات يهودية تُنادي بإعادة إحتلال سيناء، على أساس أن سيناء جزء من الأرض التاريخية لليهود.
- توافُق الرؤى الإستراتيجية الإسرائيلية الغربية فيما يتعلق بحل القضية الفلسطينية عن طريق دول الجوار مصر والأردن (مصر بالنسبة لقطاع غزة، والأردن بالنسبة للضفة الغربية)، وفيما يرتبط بالمُشاركة في إستغلال ثروات سيناء الضخمة، وعدم تركها لمصر مُنفردة (سعيها لعرقلة عملية التنمية في سيناء).
- من خلال المُتابعة لما تنشُره وسائل الإعلام والمراكز البحثية والمُخابراتية في إسرائيل حول سيناء، وخاصة عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، يبرُز أن الكيان الصهيوني لم يتوقف عن وضع الخطط والسيناريوهات المُتوقعة، والتي يُمكنه من خلالها العودة مُجدداً لسيناء كما رصدت تحرُكات وأنشطة عسكرية ومُخابراتية للتعامل مع ما

يجري على أرض الواقع في سيناء، والتي من المُمكن إستغلالها طبقاً لرؤيتها المستقبلية تجاه سيناء مع تركيزها إعلامياً داخلياً وخارجياً، بأن سيناء أصبحت مركزاً لعدم الإستقرار بالمنطقة ونقطة إنطلاق محتملة للإرهاب، ومصدراً للتوتر بين مصر وإسرائيل.

- **الجماعات الجهادية المُتطرفة:**

- وسعيها لجعل سيناء كبجهة مُواجهة مع إسرائيل، وإحتمالية إستغلالها لمخزون الأسلحة المُتنوعة التي تسربت إلى سيناء في الآونة الأخيرة.
- البعض منها الذي يحرص للعمل ضد الدولة المصرية، وأجهزتها الأمنية والقيادية لإسقاطها تحت دعوى إقامة إمارة إسلامية بما يتفق مع رؤى، وتوجُهات أطراف إقليمية بمنطقة لإسقاطها تحت دعوى إقامة إمارة إسلامية، بما يتفق مع رؤى وتوجُهات أطراف إقليمية بمنطقة الشرق الأوسط.
- إستمرارية وإنتشار الفكر المُتطرف بين أجيال الشباب في سيناء سيُساهم في الإعاقة، والحد من عمليات التحوُل والتنمية المطلوبة في سيناء، كما سيؤدي إلى إستمرارية حالة عدم الإستقرار بها.

- **الأوضاع في قطاع غزة:**

- إستمرارية عدم قيام حركة حماس في قطاع غزة بظبط عمليات التهريب عبر الأنفاق، سيؤدي إلى إستمرارية الأوضاع الأمنية المُتردية في سيناء.
- مطامع وهواجس حركة حماس فيما يتعلق بعملية توطين الفلسطينيين في سيناء، وفيما يتعلق من الإستفادة من الثروات الإقتصادية بسيناء.
- التقارب الفكري والأيديولوجي بين حركة حماس والإخوان المسلمين في مصر، وتأثيرهُ على العلاقات المختلفة، التي تُنظم التعامُل بين الجانب الفلسطيني والجانب المصري.

ونخلص مما سبق بأن التهديدات والتحديات الأمنية التي تُواجهها سيناء في المرحلة الحالية، والتواصُل بين الأطراف الثلاثة التي تُهدد أمن سيناء في المرحلة الحالية، والتواصُل بين الأطراف الثلاثة التي تُهدد أمن سيناء يجعلنا نتوصل إلى

نتيجة مُفادها أن تدهور الوضع الأمني في سيناء لا يخدم سوى الهدف الصهيوني للعودة مرة أخرى لإحتلال سيناء، تحت ذريعة مُواجهة التنظيمات الجهادية في سيناء من جهة، ومُكافحة ظاهرة تهريب الأسلحة للمُقاومة الفلسطينية داخل قطاع غزة من جهة أخرى.

محاور تحقيق الإستقرار في سيناء

- قبل التطرُق إلي محاور تحقيق الإستقرار في سيناء يلزم التنويه عن أن النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي (منذ عام ١٩٩٤) قد شهد إنطلاقة عُمرانية على أرض سيناء (١٩٩٤-٢٠١٧)، ودارت عجلة التنمية مركزة في بدايتها على إنشاء مُتطلبات البنية الأساسية والتحتية والخدمات المختلفة، التي تُساهم وتؤدي إلي إمكانية إقامة المشروعات المختلفة (الزراعية والصناعية والسياحية والعمرانية)، وكانت تسود مرحلة استقرار أمني في سيناء حتى بداية الألفية الجديدة (عام ٢٠٠٠) التي تحولت فيها اهتمامات التنمية في الدول إلي خارج منطقة سيناء، وما أستتبعها من تطورات على مدى العقد الأول من الألفية الجديدة، والتي أدت بنتائجها السلبية إلي حالة عدم الإستقرار التي تشهدها سيناء خلال هذه المرحلة.
- بما أن الأمن حاجة أساسية لأفراد أي مجتمع، وهو أيضاً ضرورة من ضرورات بقاء وتطور المجتمعات وصمام أمان لبقائها، وأيضاً مُرتكز أساسي من مُرتكزات تشييد التقدم والحضارة، فإن لا أمن ولا استقرار ولا تقدم، بدون أمن، ولا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الجماعي خالياً من أي شعور بالتهديد للسلامة والإستقرار، ولذا كان لزاماً على المجتمعات جميعها بذل كل الجهود للقيام بالمسئوليات المنوطة بها تجاه مواطنيها لتُحقق لهم أكبر قدر ممكن من الأمن والإستقرار من خلال المؤسسات المسئولة، وفي مقدمتها المؤسسات الأمنية التي تُعد ركيزة أساسية في البناء الاقتصادي التنموي، والسياسي، والأمني للدول الحديثة.

تتمثل أبرز محاور تحقيق الإستقرار في سيناء في الآتي:

- **المحاور المرتبطة بمنظومات الإدارة:**

- مراعاة الدقة عند إختيار كبار المسئولين في محافظات سيناء، وخاصة السادة المحافظين ومُديري الأمن بحيث لابد من أن يتوفر لديهم دراية وخبرة عالية في المجالات الأمنية والمخابراتية والإستراتيجية، وأن يكون قد سبق لهم التعامل مع أهالي سيناء في مراحل سابقة.
- إعادة النظر في متطلبات وشروط إختيار مشايخ القبائل في سيناء، وترك حرية إختيارهم لأبناء سيناء دون التدخُّل من جانب الأجهزة الأمنية، إلا في إطار ما يضُر بالصالح العام والعمل على تعظيم دور المشايخ مرة أخرى.
- إختيار مجموعة من العاملين الأكفاء من أبناء سيناء العاملين في الأجهزة الحكومية المختلفة بالمحافظة، وتأهيلهم التأهيل المناسب والسليم لشغل بعض وظائف الإدارة المحلية بالمحافظة، مع عدم إغفال التوازنات القبلية في عملية الإختيار.
- التقييم الدوري للأوضاع في سيناء والتنبؤ المسبق بالأزمات والمخاطر التي من المحتمل أن تحدُث في سيناء والعمل على درأها، أو تلافيها أو إحتوائها أو التعامل السليم معها.
- التعاون المستمر بين كافة الجهات المشاركة في عملية تأمين الحدود الشرقية لمصر في سيناء، والعمل على تطوير خطط تأمينها وتوفير الإمكانات الحديثة لها، والتي تُمكن من تحقيق مُتطلبات التأمين المطلوبة لها.

- **المحاور المرتبطة بالمنظومة الأمنية:**

- ضرورة تعيين منسق عام لجميع الأجهزة الأمنية في سيناء، ويُفضل أن يتبع وزارة الدفاع، وأن تكون القيادات الشرطية في محافظتي الشمال والجنوب على دراية وخبرة بعادات وتقاليد وأعراف أهالي سيناء، وأسلوب التعامُل معهم.
- التقييم الدوري للموقف الأمني في سيناء للتعرُف على الثغرات ونقاط الضعف الأمنية، والعمل على تلافيها أول بأول لعدم تفاقمها مع إعادة النظر في تنظيمات قوات الأمن في سيناء، والعمل على تزويدها بالأسلحة والمُعدات

الحديثة التي تتناسب مع طبيعة المهام الأمنية التي يُكلفوا بها مع تطوير أساليب تدريبها بما يضمن لها النجاح في تأدية هذه المهام.

- ضرورة سرعة غلق وتدمير الأنفاق الممتدة بين قطاع غزة وسيناء والتعامُل الحاسم مع العناصر الجهادية، والتكفيرية في سيناء بإستخدام القوة ضد العناصر التي تتبنى العنف، والحوار والإقناع مع العناصر الأخرى التي لا تتبنى العنف.
- عدم إغفال أهمية الدور الذي من الممكن أن تلعبه المشاركة الشعبية في الإجراءات الأمنية المطلوبة على أرض سيناء، وفي نفس الوقت استغلال كافة الإمكانات المُتاحة لرفع درجة الوعي الأمني لدى مواطني سيناء (دور الإعلام).
- تحقيق التوازن ما بين حسن معاملة المواطنين في سيناء أمنياً، وبين سرعة الحسم في المواقف الأمنية الصعبة للحفاظ على هيبة الدولة.
- المحافظة على تحقيق التكامل المستمر بين الدور الذي تقوم به أجهزة الشرطة في سيناء، والقوات المسلحة فيما يتعلق بأمن سيناء.
- الإستمرار في حملات جميع الأسلحة من أهالي سيناء، وخاصة الأسلحة التي لا تُستخدم للدفاع الشخصي (الأسلحة الخفيفة يُمكن للمواطنين بترخيصها) مثل الرشاشات والأسلحة الثقيلة والصواريخ ...إلخ، ورصد مكافآت سخية للمتعاونين في هذا المجال.
- إيجاد منظومة تكامل أمني بين محافظتي سيناء ومحافظات القناة (بورسعيد، الإسماعيلية، السويس) تُحقق السيطرة الأمنية لهذه المنطقة الحيوية والهامة.

• **<u>المحاور المرتبطة بالمجتمع والمنظومة الشعبية:</u>**

- إستكمال مُتطلبات الحياة المعيشية لمواطني سيناء كأسبقية أولى، مع سرعة تحقيق مُتطلبات الأمن لهم.
- العمل الجاد على توفير فُرص عمل مُناسبة لشباب سيناء، وتأهيلهم للوظائف التي من المُمكن أن يعملوا بها، خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة غير النمطية.
- إعطاء عناية أكبر لتقديم الرعاية الصحية والخدمات الإدارية والتعليمية لأهالي سيناء الذين يتواجدوا في النجوع، والمناطق الغير مأهولة (النائية).
- مراعاة التجانُس المجتمعي عند إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة في سيناء إرتباطاً بالمشروعات التنموية الجديدة.

- الإهتمام بالتطبيقات العملية لموضوع تملك الأراضي بسيناء لأهالي سيناء، بما يُحافظ على حقوقهم ومطالبهم، ولا يؤثر على النواحي المُرتبطة بأمن مصر القومي.

• **محاور أخرى:**

- أهمية شعور مواطني سيناء بأن عجلة دوران التنمية على أرض سيناء قد بدأت بالفعل من خلال تنفيذ فعلي على أرض الواقع ولو بالتدريج.
- تفعيل دور الثقافة بكل أنشطتها المختلفة لتحقيق التوافُق ما بين العادات والتقاليد والأعراف السيناوية، مع مُتطلبات المرحلة الحالية، والمستقبلية في سيناء.
- قيام أجهزة الإعلام المختلفة بإبراز الدور الوطني لأبناء سيناء على مر السنوات الماضية في عهدنا المعاصر، وعدم التركيز على بعض السلبيات التي حدثت من البعض، وبما يُساهم في غرس الوطنية والولاء بين أجيال الشباب فى سيناء.
- الضغط على قيادات حماس في قطاع غزة للسيطرة على الدور الذي يلعبه بعض العناصر الجهادية، والتكفيرية في قطاع غزة للتأثير على الأوضاع الأمنية بسيناء.
- المراجعة السريعة لموقف القضايا الأمنية المرتبطة بأبناء سيناء، وسرعة البت فيها بما يُساهم في إزالة أى شكل من أشكال الاحتقان القائم بين الأهالي والأجهزة الأمنية.
- تقييم الدور الفعلي الذي من المُمكن أن يقوم به مشايخ القبائل، والقضاة العرفيين في سيناء لتحقيق الإستقرار في سيناء، وأيضاً في حل النزاعات الداخلية ما بين الأهالي.

• **محاور مُتطلبات التنمية فى سيناء:**

- في بداية الحديث عن مُتطلبات التنمية في سيناء، يجب أن نضع في الإعتبار أن الجانب الإسرائيلي، وخلفائه يرون أنه ليس من مصلحتهم وأهدافهم أن تتم عملية التنمية على أرض سيناء طبقاً للرؤية، والمنظور المصري الذي لا يخدم هذه المصالح والأهداف. وقد أعلن ذلك صراحة "شارون" أثناء توقيع اتفاقية طابا (مارس١٩٨٩)، ولذا فهم يسعون دائماً لعرقلة التوجُهات المصرية لتنمية سيناء.

- ان سيناء بخيراتها المتنوعة عالية الجودة ومُناخها الذي يُعد من أنقى المناطق البيئية نقاءاً يُعد البقعة الوحيدة، والإقليم الفريد من ضمن أقاليم مصر، الذي يتوفر فيه كل مقومات التنمية الشاملة (زراعية / صناعية وتعدينية / سياحية / وعمرانية...). كما أن هناك نوع من التكامُل التنموي بين شمالها وجنوبها، حيث يتوفر في الشمال إمكانية التنمية الزراعية والصناعية والتعدينية والعمرانية، وفي جنوبها التنمية السياحية، والتعدينية، والطاقة خاصة مصادر البترول.
- ضرورة أن يوضع في الإعتبار عند إعداد المُخططات الإستراتيجية المُرتبطة بتنمية سيناء أن تدخُل ضمن المُخطط الإستراتيجي لتنمية الإقليم الشرقي لمصر، والذي يشمل محافظتى شمال وجنوب سيناء ومحافظات القناة الثلاث ومحافظة البحر الأحمر، ومن خلال منظومة تتسم بالتكامل التنموي والاقتصادي ما بين محافظات هذا الإقليم، خاصة وأنه في الوقت الحالي جاري عرض قانون تنمية إقليم قناة السويس على مجلس الوزراء، بالإضافة إلى وجود تصوُر لإنشاء هيئة تُمثل الدولة لتنمية هذا الإقليم.
- يجب الرجوع إلى المشروع القومي لتنمية سيناء (١٩٩٤-٢٠١٧). وتقييم ما تم تنفيذه خلال السنوات الماضية من هذا المشروع، وخاصة أن الدولة بذلت مجهودات لا بأس بها خلال فترة التسعينيات (حكومة الدكتور الجنزوري) فيما يتعلق بمُتطلبات البنية الأساسية والتحتية (الإسكان / الطرق / الكهرباء / المياه / الصرف الصحي ...إلخ)، وأيضاً الخدمات المختلفة (التعليمية الصحية / الاجتماعية / الأمنية / الإتصالات...)، وذلك قبل البدء في إدارة عجلة التنمية الشاملة مرة أخرى على أرض سيناء.
- أن يتم التركيز من المنظور المستقبلي القريب، والمتوسط على اقامة المشروعات التنموية المختلفة والمتنوعة، والتي من خلالها يتم تعمير سيناء بالبشر، وعلى أن تتولى الدولة الدورالرئيسي في اقامة المشروعات الكبرى والتي من المُمكن أن تلعب فيه القوات المسلحة دوراً هاماً، وفاعلاً بجانب الدور الذي يقوم به المُستثمريين من أبناء مصر (استثمار وطني مصري خالص) في إقامة هذه المشروعات... مع ضرورة المُشاركة الفاعلة من أبناء سيناء في عملية التنمية من خلال مُشاركتهم في المراحل الأولى من خلال المشروعات الصغرى، والمتوسطة إلى أن يكتسبوا الخبرات اللازمة لتحمُل مسئولية المشروعات الكبرى.

- **<u>محاور التنمية فى سيناء:</u>**

- محاور التنمية الشاملة وخاصة المادية في سيناء (زراعية / صناعية وتعدينية / ...إلخ) والتي بدأت كبدايات على الأرض، ولم تستكمل مُخططاتها

الموضوعة من قبل يجب الإصرار على عملية التقييم السليم للظروف الحالية في مصر وسيناء ووضع الأولويات والأسبقيات المطلوبة وآلية التنفيذ المناسبة لذلك... ولكنني أرى أنه من الضروري التوجُه بكل الطاقات والإمكانيات المُتاحة نحو مُتطلبات التنمية البشرية لأهالي سيناء، ولكل أبناء مصر الذين سيتوجهون نحو تعميرها لما لها من تأثير بالغ على دفع ودوران ونتائج العملية التنموية في سيناء بكل أبعادها.

- **محور التنمية البشرية:**

- هذا المحور سيُمثل التحدي الجديد الذي يجب بذل كافة الجهود لإنجاحه، ولإرتباطه بالبشر الذين هم أغلى ثروة لمصر، وأيضاً هم ركيزة تُقدمها، والذين يُشكلون العُنصر الأساسي في كل مجالات التنمية علماً بأن هذا المحور لم يحظى بالإهتمام الكافي خلال السنوات الماضية، ويتضمن البُعد التعليمي، والثقافي، والصحي، وتأهيل الكوادر المختلفة للمشروعات والأنشطة المطلوبة لدفع مخططات التنمية على أرض سيناء، ومن خلال الطُرق والأساليب التي تتوافق مع الأجيال المختلفة من أبناء سيناء لتطوير المفاهيم، وأنماط الحياة دون أن تمس البعد المُرتبط بالأعراف، والتقاليد والموروث الثقافي.
- تطوير التعليم في المراحل المختلفة (خاصة المناهج وأساليب التعليم) من إنشاء جامعة، وكليات ترتبط بالبيئة السيناوية، ومعاهد مُتخصصة تخدم الأنشطة التنموية المستقبلية وأمور أخرى كثيرة. ومُراجعة المشهد الثقافي والإبداعي الراهن في سيناء، نظراً لأن الحراك الثقافي رغماً عن الجهود التي بُذلت خلال المرحلة الماضية لتطويره مازال يبدو مُتراجعاً، ولابد من دور ثقافي نهضوي يضع نصب عينيه أن أولى مهامه هو بناء الإنسان والمجتمع السيناوي، أهمية وجود مُخطط حقيقي وواقعي للتنمية الثقافية في سيناء بما فيها الثقافة الدينية، وثقافة التنمية، والإستثمار بجانب الرعاية الصحية، وبمدلول آخر العمل على تطوير الأنساق المختلفة التي تؤلف البناء الإجتماعي لتتلاءم مع مُتطلبات التنمية.

- **محور التنمية الزراعية:**

- يتوافر بسيناء مناطق شاسعة تصلُح للزراعة (آلاف الأفدنة)، ولكنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بمدى توفُر المياه الصالحة للزراعة، ويُعتبر الجزء الشمالي من سيناء هو أنسب المناطق التي يجب استغلالها في مجال التنمية الزراعية (ترعة الشيخ جابر - الأمطار- الآبار السطحية). ويتيح استكمال المرحلة الأولى فقط من مشروع ترعة الشيخ جابر زراعة مساحة تتراوح ما بين ٤٠٠- ٥٠٠ ألف فدان.

- أهمية إيجاد الحلول العملية لموضوع تمليك الأراضي الزراعية لأبناء سيناء وتشجيعهم على التوسع في زيادة الرقعة الزراعية بعد توفير المُتطلبات اللازمة لهم من المياه / الطرق / الكهرباء... حيث أن الزراعة تُعتبر من أهم العوامل الرئيسية التي تُساهم في تحقيق الإستقرار في سيناء.
- التحوُل نحو استكمال المرحلة الثانية من ترعة الشيخ جابر لتصل إلى منطقة السر والقوارير بوسط سيناء، لزيادة الرقعة الزراعية بإضافة ١٥- ٢٠٠ ألف فدان بجانب العمل على استغلال مياه الأمطار والسيول في المناطق الأخرى من سيناء، بإنشاء وتطوير السدود القائمة حالياً والإستفادة من مياه التخزين في الخزانات الجوفية والآبار المتوسطة، والعميقة في زيادة المساحات المزروعة مع تبني نُظم الزراعة ذات التقنيات العالية للأصناف عالية القيمة ومراجعة التراكيب المحصولية للزراعات في سيناء.
- المحافظة على عدم تلوث بحيرة البردويل، والإنتاج السمكي المُتميز لها والعمل على تعظيم انتاجه ليُغطي المُتطلبات المحلية والخارجية.
- استغلال الطاقة المُتجددة في تحلية مياه البحر لأغراض التنمية الزراعية في المناطق التي لا تصلها مياه النيل، واستخدام الطاقة الشمسية أيضاً لمُعالجة مياه الآبار خاصة في وسط سيناء وجنوبها.

- **<u>محور التنمية الصناعية والتعدينية:</u>**

- يتوافر في سيناء إمكانيات كبيرة للتنمية الصناعية والتعدينية تقوم على تحقيق تنمية اقتصادية مُستقرة، وجذب لرؤوس الأموال للإستثمار في سيناء واستغلال الموارد التعدينية العديدة والزراعية المُتواجدة، وخلق مزيد من فُرص العمل المُنتجة ومراكز للجذب السُكاني، وتلبية احتياجات أسواق سيناء من السلع وتحقيق فائض تصديري.
- إعطاء مزيد من الإهتمام بالدور الذي يجب أن يلعبه جهاز تنمية سيناء، الذي تم إنشاؤه منذ فترة قصيرة وتفعيل صلاحياته، ومسئولياته وتوفير الموارد اللازمة لإنطلاق الأنشطة التنموية المطلوبة في سيناء خلال هذه المرحلة مع إعادة رسم الخريطة الاقتصادية للمشاريع الإستثمارية المُتاحة في سيناء بما يتمشى مع الظروف الحالية التي تمُر بها مصر وسيناء، ودون إغفال جانب النواحي الأمنية المُرتبطة بسيناء.
- على الرغم من أن هناك تخطيط مسبق فيما يتعلق بالتنمية الصناعية بحيث تتضمن مناطق صناعية مُتكاملة (صناعت ثقيلة – متوسطة وصغيرة / حرفية) وأيضاً صناعات وطنية تتضمن (صناعات مواد البناء / صناعات كيميائية / صناعات معدنية / صناعات غذائية / وأخرى...) وقد تم بدء العمل الفعلي للبعض منها، إلا أنه من أهم العوامل التي تُساعد في دوران عجلة الإنتاج في هذا المجال، هو ضرورة إقامة خط مياه للنيل يمُر في القطاع الأوسط من سيناء ليصل إلى مطقة الصناعات الثقيلة بها، وأيضاً الإهتمام

بإشراك المجتمع السيناوي في تنفيذ بعض هذه المشاريع الصناعية في سيناء وتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، بإعتبارها مُغذية ومُكملة للصناعات الكبيرة والتوسُع فينشُر تلك الصناعات بمدن وقرى سيناء.

- قطاع النقل والمواصلات من أهم القطاعات التي تُساعد وتُساهم في انطلاق التنمية الصناعية والتعدينية، ومن خلاله تم إقامة شبكة طُرق جديدة في سيناء ولكن الأمر يتطلب ضرورة استكمال خط السكة الحديد ليصل العريش البحري وموانئ جنوب سيناء (منطقة الصناعات الثقيلة). لإستغلالها تجارياً ودولياً، وفي نفس الوقت عدم إغفال تطوير المطارات الموجودة في سيناء لخدمة هذا الغرض.
- التوظيف والإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والتعدينية المتوفرة في سيناء بعد تأكيد عمليات الحصر لها، وتقدير الإحتياطي المُتوفر منها (حيث أنها تتميز بالوفرة والنوعية المُتميزة) بجانب التوسع في عمليات البحث والتنقيب لتحقيق المزيد من الموارد والعمل على إزالة المعوقات التي تعترض النشاط التعديني في سيناء.
- التوسُع في استخدام الغاز الطبيعي بالمناطق الصناعية، ودعم الشركات الوطنية العاملة في هذا المجال مع الإهتمام بإستخدام النُظم المُتقدمة في الكشف والتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي في سيناء.

- **محور التنمية السياحية:**

- التنمية السياحية في سيناء هي أحد أهم محاور التنمية في سيناء لما تتمتع به من مقومات سياحية مُتكاملة بين شمالها وجنوبها (السياحة التاريخية / المؤتمرات/ البيئية المائية / العلاجية / السفاري / الدينية / الشاطئية / داخلية وعالمية ... إلخ)، وهو ما يتطلب استغلال كافة هذه المقومات السياحية المُتعددة لخلق مجتمعات عمرانية جديدة، ودعم موارد النقد الأجنبي وتوفير فُرص عمل جديدة للشباب.
- الإهتمام بمستوى الأداء للعاملين في قطاع السياحة بسيناء من خلال تعاون وزارات الدولة (التعليم / التعليم العالي / السياحة...) في إنشاء معاهد وكليات للسياحة والفندقة في سيناء، وأيضاً تدريس السياحة في المراحل الدراسية لأبناء سيناء لرفع مستوى التعليم السياحي والفندقي والإرشاد السياحي لهم وللوافدين من أبناء مصر للإقامة في سيناء (لتوفير عمالة فنية مُدربة للعمل في هذا القطاع الهام).
- العمل على سرعة حل المشاكل المُتعلقة بموضوع الإستثمار في التنمية السياحية فيما يتعلق بملكية الأراضي، وبما يُساهم في الدفع بالمشروعات الإستثمارية السياحية مع الإبقاء على ملكية الأراضي في يد الدولة.

- عدم إغفال أهمية الإهتمام بتنشيط السياحة الداخلية للمصريين في سيناء من خلال برامج مُعتدلة التكاليف... وخاصة في نطاق محافظة شمال سيناء حيث أن اهتمامات السياحة العالمية تُركز أكثر على جنوب سيناء.
- هناك ارتباط وثيق بين استقرارالحالة الأمنية، وبين كل أوجه النشاط السياحي، وهو ما يتطلب بذل كافة الجهود لإعادة هذا الإستقرار الأمني بين أرجاء سيناء، لإتاحة الفُرصة مرة أخرى لإمكانية انطلاق النشاط السياحي المُتنوع على أرض سيناء جنوباً وشمالاً.

- **<u>محور التنمية العمرانية :</u>**

- يتركز معظم سكان سيناء في محافظة شمال سيناء (حوالي ٧٠%)، وخاصة على الشريط الساحلي منها على البحر المتوسط كما يتركز السكان في جنوب سيناء على محاور العمران السياحية والمدن الرئيسية، ويقل عدد السكان في سيناء كلما اتجهنا داخل المناطق الصحراوية والجبلية، حيث تبدو فجوة كبيرة في عملية النمو العمراني، ووجود فراغ سكاني في معظم المناطق البعيدة عن السواحل ومناطق العمران الرئيسية (المدن). وأبرز مثل على ذلك هو الفراغ العمراني والسكاني في وسط سيناء، وما يُمثله من خطورة من المنظور الإستراتيجي للأمن القومي.
- العمل على إيجاد نوع من التكامُل ما بين المشروعات التنموية المختلفة الزراعية، والصناعية، والتعدينية، والسياحية، وبين مُخططات التنمية العمرانية والسكانية، **<u>مع مراعاة الآتي:</u>**

- صيانة وتجديد وارتقاء المناطق العمرانية القديمة في سيناء مع الإحتفاظ بالطابع والشخصية لهذه المجتمعات (توفير الخدمات والبنية الأساسية والتحتية لها والإرتقاء بالبنية العمرانية).
- تخطيط وتصميم مجتمعات المدن والقرى الجديدة المُقترحة، بحيث يُراعى في المدن الكثافات والمستويات الإجتماعية والخدمات الرئيسية، والثانوية والإرتفاعات وأشكالها المعمارية، والمناطق الخضراء، والمناطق المفتوحة، وعلى مستوى القرى أنماط السكان المُزمع توطينهم، والنشاط الاقتصادي للقرية وشبكة المواصلات التي سترتبُطها بالمناطق المجاورة والخدمات الرئيسية والثانوية لها.
- تصميم الإسكان بفكر جديد يتلاءم مع طبيعة المكان والبيئية والطابع الجمالي للمنطقة ودراسة الأنشطة الصناعية، وبُعدها عن المناطق السكنية (الحفاظ على البيئة النظيفة).

وأخيراً، ومن خلال ماتم التطرُق إليه في هذه الدراسة من أبعاد مختلفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأرض سيناء الغالية، فمن المهم التركيز على **النقاط التالية:**

- أن يتم التخطيط لأوجه التنمية في المنطقة الحدودية بشكل خاص يُراعى فيه أن يُحقق أمن الحدود المصرية، وفي نفس الوقت إيجاد سبل حياة معيشية تُناسب الأهالي الذين يتعايشون في هذه المنطقة، حتى لا يلجأوا إلى الأعمال غير المشروعة مع ضرورة غلق كافة الأنفاق التي أنشئت في هذه المنطقة.
- الإهتمام بتفعيل التنمية في وسط سيناء لملء الفراغ الإستراتيجي القائم حالياً بالتركيز على أوجه التنمية الصناعية والتعدينية (منطقة الصناعات الثقيلة) وبسرعة إنشاء خط مياه نيلية مُناسبة لقطاع وسط سيناء.
- عدم إغفال خطورة الأوضاع والتوترات القائمة حالياً في سيناء عامة، وفي المنطقة الحدودية خاصة... وهو ما يتطلب وضع استراتيجية أمنية جديدة تتعامل مع المواقف الحالية، وتضمن عدم تدهورالأوضاع الأمنية والحدودية إلى ماهو أسوء، والتنبؤ المُبكر بالتهديدات والمخاطر المحيطة بسيناء، وإعداد سيناريوهات بالترتيبات الأمنية المرتبطة بإتفاقية السلام مع إسرائيل بما يُحقق ويُوفر الأمن بسيناء طبقاً للمُتغيرات الحالية، لإنعكاساته المُباشرة على كافة مُتطلبات الإستقرار والتنمية بسيناء، وعدم التهوين من مطامع إسرائيل تجاه سيناء خلال هذه المرحلة.
- أهمية التعامُل مع سيناء كإقليم اقتصادي مُتكامل، وواعد لخير مصر مُستقبلاً. ولذا فإن التخطيط لمجتمع جديد في سيناء يكون بمثابة نموذج قومي رائد تطبيق فيه رؤى وسياسات جديدة غير تقليدية، على أن تشمل إعداد خطط وبرامج مُتكاملة للتنمية بجميع عناصرها تحت غطاء أمني مُستقر وتتواءم مع مُتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، وتضمن إمكانية الوفاء بتلبية الأهداف الحالية والمستقبلية.
- ان الإدراة السياسية تعتبر المفتاح الرئيس للدفع بدوران عجلة التنمية على أرض سيناء. وأيضاً المُساهمة الفاعلة من جانب القوات المسلحة في إقامة بعض المشروعات الكبرى التي يصعُب على الجهات الأخرى القيام بها خلال هذه المرحلة.
- الإهتمام الحالي فيما يتعلق بالمشروع القومي لتطوير قناة السويس، يجب أن لا يطغى على استمرارية توجُهاتنا التنموية نحو سيناء، وإيجاد نوع من التكامُل ما بين المشروعين. ولاشك من أن أهم عوامل الدفع بدوران هذه المشروعات على أرض الواقع تتمثل في مصادر التمويل الضخمة المطلوبة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمُر بها مصر حالياً، مما يتطلب الوصول إلى الحلول العملية لها التي لا تضُر بمصالح الأمن القومي لمصر.

العدد ٩٨ - السنة التاسعة
فبراير ٢٠١٣

رقم الإيداع : ١٢٤٨٦ لسنة ٢٠٠٤





المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية

٦ شارع النبوى المهندس – حى السفارات – مدينة نصر
تليفون : ٢٢٧٣٨٨٣٣ – فاكس : ٢٢٧١٣٥٠٥
6, El-Nabawi El-Mohandis Street, Al-Sefarat neighborhood, Nasr City.
Tel.: 2273 88 33 - Fax: 227 13 505
www.icfsthinktank.org info@icfsthinktank.org